

الانتخابات البرلمانية في العراق بين عامي 2005 و 2010

م.د. عبير سهام مهدي

وحدة البحوث والدراسات السياسية

تعد الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة حدثاً مهماً ليس فقط في العراق ولكن في المنطقة العربية بصفة عامة كما تعكس هذه الانتخابات طبيعة التطور الذي تشهده العملية السياسية في عراق ما بعد الاحتلال الأمريكي وسقوط النظام السياسي السابق 2003، ولا شك أن متابعة العملية السياسية في العراق منذ انتخابات 2005 وحتى الانتخابات الأخيرة تكشف لنا عن عدد من الملامح أهمها ما يأتي:

أولاً: تدني نسبة المشاركة في الانتخابات بصورة عامة مقارنة مع العام 2005، إذ كانت في العام 2005 نسبتها 76% في حين أنها أشرت مشاركة في العام 2010 نسبتها 62،4%، والسؤال هل لان الناخب العراقي لم يعد يثق بالمرشحين بعد أن خاب ظنه في الحكومة المنتهية ولايتها والتي أثبتت عجزها عن حماية المواطن وتوفير الحياة الكريمة له.

ثانياً: ارتفاع نسبة المشاركة في المحافظات الجنوبية والشمالية من العراق وانخفاضها في المحافظات الجنوبية مقارنة بعام 2005. فهل نستطيع أن نرجع الأسباب الكامنة وراء ذلك إلى ارتفاع مستوى الوعي لدى المواطن العراقي ورغبته الكامنة في إحداث التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتلائم مع احتياجاته الأساسية المتمثلة في استتباب الأمن والاستقرار وتحسين مستوياته المعيشية لضمان حياة حرة كريمة للمواطن العراقي مقارنة مع دول الجوار الجغرافي، ولكن بالمقابل نرى أن المحافظات الجنوبية من العراق قد سجلت نسبة مستويات مشاركة متدنية فهل ترجع أسباب ذلك إلى عدم الثقة وبالمحصلة فقدان المصداقية في الوعود التي قطعتها الحكومة السابقة للشعب العراقي ولم تستطع النهوض بواقع الخدمات والحد من معدلات البطالة المرتفعة وعدم إحراز درجات متقدمة فيما يتعلق بالمعادلة الأمنية مما ينم بالمحصلة عن غياب مستويات الثقة بين الحكومة والشعب العراقي.

ثالثاً: تميزت انتخابات عام 2010 عن الانتخابات السابقة في العام 2005 بأنها جرت في ظل وجود الاتفاقية الأمنية ما بين الجانب العراقي والأمريكي والمتعلقة بانسحاب القوات الأمريكية رغم أن الجانب الأمريكي اظهر التباطؤ في تنفيذ مضامين الجدول الزمني للانسحاب لأسباب أمنية، فضلا عن أن العام 2010 يرتبط بمستحقات الخروج من عقوبات البند السابع ومشاريع سياسية واقتصادية، بينما نرى أن انتخابات العام 2005 جرت في ظل ظروف لم يتحقق فيها مشروع انسحاب القوات الأمريكية، إذ أن الإدارة المدنية والعسكرية في العراق كانت هي المحور الأساس في النفوذ وتوجيه الأحداث وساهمت بصورة فاعلة في توجيه العملية السياسية خلال انتخابات العام 2005.

رابعاً: أن انتخابات العام 2005 أفرزت مشهداً سياسياً غلبت فيه الاستقطابات والتحالفات على أسس طائفية ودينية، إذ توزع البرلمان العراقي في ضوئها إلى ثلاث كتل أساسية كبرى هي الكتلة الشيعية ممثلة بـ(الائتلاف العراقي الموحد)، والكتلة السنية التي مثلتها (جبهة التوافق) إلى جانب التحالف الكردستاني الذي ضم الأحزاب الكردية، بيد أن هذا المشهد السياسي لم يظل على وتيرة واحدة، إذ شهدت الانتخابات البرلمانية للعام 2010 بروز مظاهر الانشقاقات في الكتل البرلمانية والأحزاب نفسها وبرز تيارات وطنية علمانية ذات رؤية سياسية لتشكيل كيانات انتخابية ليست طائفية أو على الأقل لا تعطي أولوية طائفية في برامجها وضمت خليطاً مذهبياً من المرشحين وتبنت في برامجها خطاباً يحاول الابتعاد قدر الإمكان عن الطائفية.

خامساً: تميزت انتخابات 2005 استخدام القائمة المغلقة التي لا يعرف عن محتواها الناخب كثيراً ما عدا أفراد قلائل في مقدمتهم رئيس القائمة وبعض زعمائها البارزين، أما هذا العام فانه الغي ذلك النظام المغلق وإعطاء الحق للناخب ليختار المرشح الذي يريده ضمن القائمة التي سيرشحها.

سادساً: انتخابات 2005 قامت على أساس العراق دائرة انتخابية واحدة مما اوجد خلل كبير يتمثل بحرمان العديد من المحافظات في التمثيل المتكافئ، غير أن انتخابات

هذا العام قامت على قانون جديد اعتبر العراق 18 دائرة، حيث تمتعت كل محافظة بحقها كاملاً وفق نفوسها وأبرزت مرشحيتها وفق النسب المقررة لكل نائب. **سابعاً:** انتخابات 2005 فيها 275 نائباً وهذا العام أصبح العدد 325 نائباً بزيادة 50 نائباً وتتوافق هذه الزيادة مع زيادة السكان والحاجة إلى التمثيل المتوازن للأقليات، كما أن عدد الأصوات التي يعتبر الفائز فيها نائباً ارتفعت من 35 ألف صوت كمعدل وسط إلى 100 ألف.

ثامناً: في 2005 كان من يحق لهم التصويت ما يقارب الـ 14 مليون ناخب هذا العام أصبح يقارب العشرين مليوناً من ضمنهم العراقيون في الخارج. **تاسعاً:** فيما يخص التصويت خارج العراق يلاحظ تراجع عدد المصوتين في الخارج هذا العام نسبة إلى انتخابات عام 2005 حسب ما أعلنته المفوضية العليا للانتخابات من نسبة مشاركة إذ بلغ عدد المشاركين في الانتخابات حوالي مائتان وخمسون ألف عراقي ومما لا شك فيه أن لذلك أسباب كثيرة تقف وراء ذلك أبرزها: أ- حرمان أعداد كبيرة من المصوتين من المشاركة في الانتخابات بسبب عدم الاعتراف بوثائقهم العراقية والأجنبية التي تثبت هويتهم وتؤكد انتمائهم إلى العراق.

ب- مزاجية مدراء المفوضية وموظفيها واجتهادهم في تفسير شروط المشاركة في الانتخابات وهو ما تسبب في إثارة التشنجات داخل بعض المراكز، ودفع العديد من المواطنين إلى التعبير عن استيائهم وسخطهم واحتجاجهم بأشكال مختلفة مما ترك آثاراً سلبية على سير عملية الاقتراع في العديد من المراكز في الخارج وأدى إلى عزوف أعداد كبيرة من الناخبين عن المشاركة والإدلاء بأصواتهم كل ذلك كان له اثر واضح داخل بعض المراكز في لندن، كوبنهاغن وبرمنكهام ولندن.

ج- عدم توفير طوابير خاصة للمقترعين من كبار السن والمعاقين والمرضى وتقديم تسهيلات مناسبة لتمكينهم من الاقتراع، احتاج هؤلاء الناخبين إلى الانتظار ساعات طويلة في العراء والبرد القارس في ظروف لا إنسانية، للإدلاء بأصواتهم وأدى إلى عودة الكثير منهم إلى ديارهم دون أن يمارسوا حقهم بالتصويت.

وهناك فروقات عديدة أخرى لكن أهم ما يميز أجواء انتخابات هذا العام هو تزايد وعي المواطن بأهمية وحدة العراق والابتعاد عن المشروع الطائفي الساعي إلى تقسيمه، فضلا عن إعلان المواطن رفضه لتجربة السنوات الماضية التي اتسمت بالفساد والتقصير في الخدمات والإخفاق في بناء دولة المؤسسات.